رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

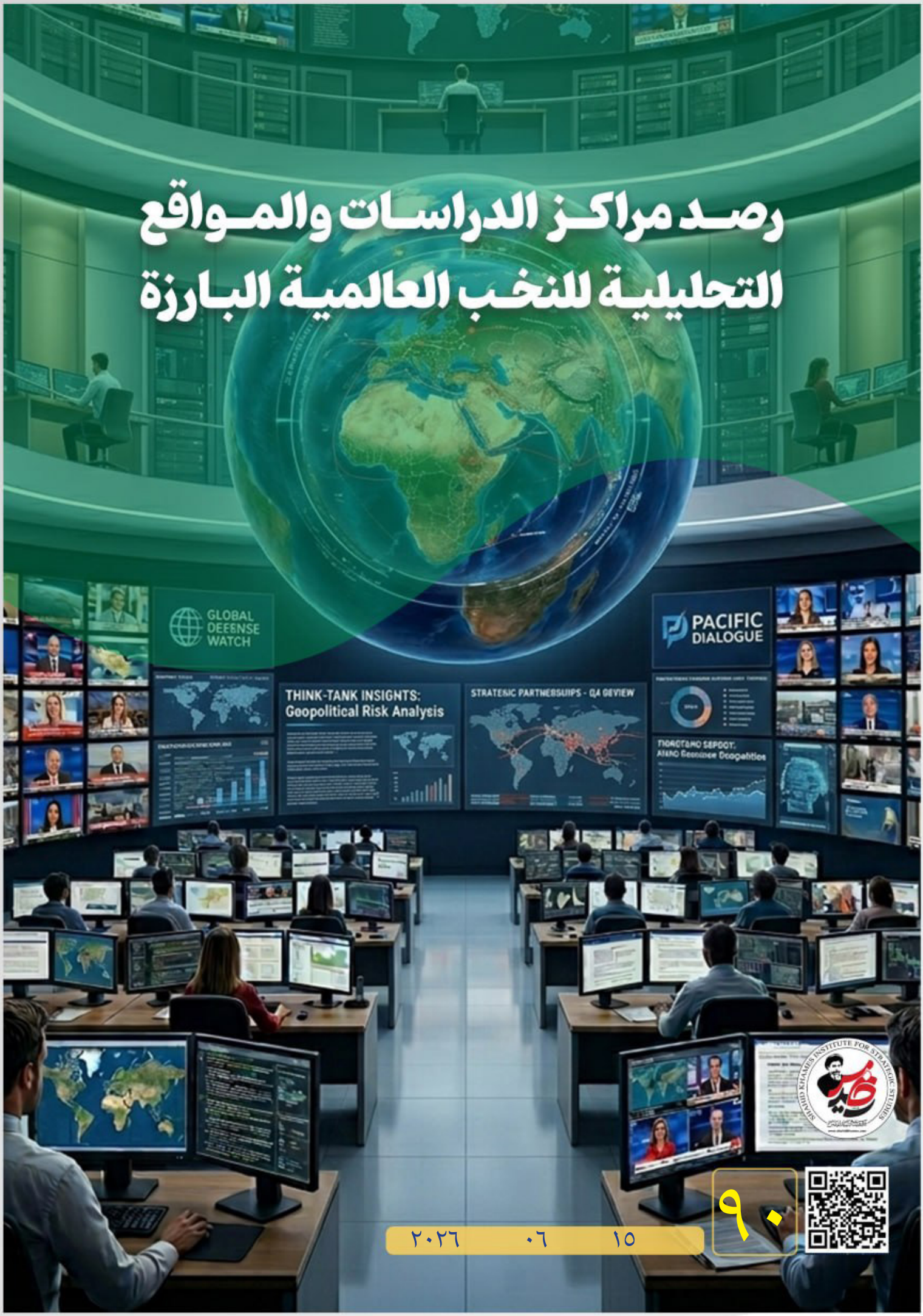

٩٠
١٥ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. زيارة توم باراك إلى العراق؛ تمهيد لزيارة محتملة للزيدي إلى واشنطن / THE NATIONAL NEWS	٤
٢. العراق يسرّع جهوده لحل ملف الجماعات المسلحة واستكمال تشكيل الحكومة / AAWSAT	٥
٣. خبراء الطاقة يقولون إن عودة إمدادات النفط والغاز إلى وضعها الطبيعي بعد اتفاق إيران قد تستغرق أشهراً / AP	٦
٤. تطهير مضيق هرمز من الألغام قد يستغرق أسابيع / REUTERS	٧
٥. ثلاث دول، ثلاث شبكات: دول الخليج في معركة السرديات / INSS	٨
٦. تداعيات الاتفاق الآخذ في التبلور بين الولايات المتحدة وإيران؟ / INSS	٩
٧. حان الوقت لكي تستيقظ مجموعة السبع من «وهم القيادة» / GLOBAL TIMES	١٠
٨. الولايات المتحدة مزّقت الاتفاق مع إيران؛ وها هي الآن قد تقبل باتفاق أضعف / RT	١١
٩. إسرائيل قلقة من اتفاق ترامب مع إيران / WSJ	١٢
١٠. من التحالف الأميركي الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة؛ تشريح نهاية نظام / FOREIGN POLICY	١٣
١١. دروس هزيمة أوربان؛ كيف يمكن إزاحة زعيم سلطوي؟ / FOREIGN AFFAIRS	١٤
١٢. الوعد الزائف بالاستقرار بين الولايات المتحدة والصين / FOREIGN AFFAIRS	١٥
١٣. الاتفاق ليس سوى بداية نهاية الحرب بين الولايات المتحدة وإيران / ECONOMIST	١٧
١٤. قطاع غزة: المسارات الممكنة لكسر الجمود / INSS	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحة

الملخص التنفيذي

في الظاهر، تدور تحولات الأيام الأخيرة في الشرق الأوسط حول عدد من الأخبار المتفرقة: اتفاق محتمل بين إيران والولايات المتحدة، إعادة فتح مضيق هرمز، قلق إسرائيل، زيارات مسؤولين أميركيين إلى العراق، النقاش بشأن نزع سلاح الجماعات المسلحة، وتصاعد التنافس الإعلامي في الخليج. غير أنّ وضع هذه التطورات إلى جانب السرديات التحليلية الصادرة عن الدوائر النخبوية الدولية والإقليمية يكشف صورةً أكثر أهمية بكثير: لقد دخل الشرق الأوسط مرحلةً لم يعد فيها أيّ ملفّ أزمات قابلاً للفهم بمعزل عن غيره. فكل ملف يرتبط بملف آخر؛ الطاقة بالأمن، والأمن بالإعلام، والإعلام بالشرعية، والشرعية بالحكم، والحكم الإقليمي بتنافس القوى الكبرى. وينطلق هذا التقرير من هذه النقطة تحديداً: فهو يدرس الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة لا بوصفه خبراً دبلوماسياً منفرداً، بل باعتباره مؤشراً على تبدّل موازين القوى. تريد واشنطن وقف حرب مكلفة، وتهدئة سوق الطاقة، وفتح الممر البحري في هرمز؛ غير أنّ طهران تسعى بدورها إلى توظيف هذا الاتفاق للحفاظ على برنامجها النووي، والحصول على انفراجة اقتصادية، وتثبيت دورها الإقليمي. وليست المسألة الأساسية مَن سيُعلَن رسمياً منتصراً؛ بل السؤال الأهم هو: مَن سيستثمر هذه «الهدنة» على نحو أفضل في إعادة بناء قوته. ومن جهة أخرى، تُظهر أزمة هرمز أنّ الشرق الأوسط لا يزال أحد المناطق القليلة التي يمكن لأي اضطراب أمني فيها أن يهزّ الأسواق العالمية فوراً. وحتى إذا وُقّع الاتفاق، فإن تطهير الممرات البحرية، وعودة شركات التأمين، وتطبيع نقل النفط، واستعادة إنتاج بعض الدول، كلها أمور ستستغرق وقتاً؛ ما يعني أنّ السلام السياسي لا يساوي بالضرورة تطبيعاً اقتصادياً فورياً. وفي الوقت ذاته، تواجه إسرائيل وضعاً صعباً؛ فالحرب التي كان يُفترض أن تُضعف إيران بصورة جوهرية قد تنتهي الآن باتفاق يحافظ على كثير من أدوات النفوذ لدى طهران. وقد يتحول التباين بين أولويات الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا سيما في لبنان وملف حزب الله، إلى أحد أبرز الانقسامات في السياسة الإقليمية المقبلة. ويحمل ذلك رسالة مهمة للدول العربية أيضاً: فالاعتماد الكامل على ضمانات القوى الخارجية بات أكثر اقتراناً بعدم اليقين من ذي قبل. وفي العراق، لا تتعلق المسألة الرئيسية بتشكيل الحكومة فحسب، بل بإعادة تعريف السيادة. فعلى حكومة بغداد أن تُظهر ما إذا كانت قادرة على إدراج سلاح الجماعات المسلحة، وملف نفط إقليم كردستان، والعلاقة مع واشنطن، ونفوذ طهران، والحاجة إلى الاستثمار الأجنبي، ضمن إطار قابل للإدارة. لقد غدا العراق، بمعنى ما، مختبراً لمستقبل الدولة في الشرق الأوسط: دولة مطالبة بإعادة بناء سلطتها وسط ضغوط خارجية، وتعدد داخلي، وأزمة موارد. وما وراء الإقليم، تكشف النصوص التحليلية أنّ النظام العالمي نفسه يتغير؛ فمجموعة السبع تواجه أزمة شرعية وفاعلية، والولايات المتحدة تعاني في تنافسها مع الصين من استنزاف الموارد وتشتت الانتباه الاستراتيجي، فيما تستفيد الصين، رغم مشكلاتها الداخلية، من موقعها في الإنتاج والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد. كما فقدت مفاهيم مثل القانون الدولي، والأمم المتحدة، واللجوء، والنيوليبرالية، وحتى السياسة المناخية، كثيراً من صدقيتها السابقة. وتكمن أهمية هذا النص للقارئ الشرق أوسطي في أنه ينقل تطورات المنطقة من مستوى الخبر اليومي إلى إطار أوسع: فنحن لا نواجه أزمة منفردة، بل تزامناً بين عدة انتقالات تاريخية؛ من الحرب إلى التوقف المؤقت، ومن الهيمنة الغربية إلى تعددية قطبية غير يقينية، ومن الدبلوماسية الكلاسيكية إلى معركة السرديات، ومن أمن الدولة إلى التنافس بين الدول والفاعلين من غير الدول. إن قراءة التحليل الأصلي تساعد على فهم هذه التطورات لا كوقائع متفرقة، بل كعلامات على نظام قيد التشكل؛ نظام لم يبلغ صورته النهائية بعد، لكن تداعياته على الشرق الأوسط بدأت منذ الآن.

THE NATIONAL NEWS

زيارة توم باراك إلى العراق؛ تمهيد لزيارة محتملة للزيدي إلى واشنطن

وصل توم باراك، المبعوث الخاص للرئيس الأميركي إلى سوريا والعراق، إلى بغداد يوم الاثنين ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٦، في زيارة تُعدّ أعلى مستوى من الانخراط الأميركي مع العراق منذ تشكيل الحكومة الجديدة في الشهر الماضي. وتُعد هذه أول زيارة رسمية له بصفته مبعوثاً خاصاً للعراق، وجرى الإعلان عن أن هدفها الرئيسي هو لقاء رئيس الوزراء علي الزيدي ونقل دعم دونالد ترامب للحكومة العراقية الجديدة. وقد وُصف محور المحادثات بأنه إعادة ضبط

العلاقات بين البلدين والتحرك نحو علاقة «قوية ومفيدة للطرفين». وكان علي الزيدي، البالغ من العمر ٤١ عاماً، قد طُرح في أواخر نيسان/أبريل مرشحاً توافقياً لرئاسة الوزراء بعد أشهر من التجاذبات السياسية. ولا يملك الزيدي سجلاً سياسياً معروفاً، كما لم يشارك في الانتخابات الوطنية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تشكلت مكانته العامة وثروته إلى حد كبير على أساس إمبراطورية تجارية استفادت من عقود حكومية مربحة. وكان البرلمان العراقي قد صادق الشهر الماضي على معظم أعضاء حكومته. وتأتي هذه الزيارة قبل أسابيع من أول زيارة رسمية محتملة للزيدي إلى واشنطن، وهي دعوة كان ترامب قد وجّهها خلال اتصال هاتفي في نيسان/أبريل، عقب تكليف الزيدي بتشكيل الحكومة. أما الخلفية الأساسية لهذا التحرك الدبلوماسي، فتتمثل في التوتر المستمر منذ أشهر في العلاقات الأميركية العراقية بعد اندلاع حرب إيران في ٢٨ شباط/فبراير. فقد طلبت واشنطن من بغداد اتخاذ إجراءات أكثر جدية لكبح الجماعات المسلحة المدعومة من إيران. وفي الشهر نفسه، أصدرت السفارة الأميركية في بغداد تحذيراً من المستوى الرابع، أي «عدم السفر»، ودعت المواطنين الأميركيين إلى مغادرة العراق فوراً بسبب خطر اضطراب حركة السفر، فيما تُقدَّم الخدمات القنصلية في السفارة بصورة محدودة. وقد جعلت الولايات المتحدة نزع سلاح الميليشيات المدعومة من إيران شرطاً لاستئناف تعاون أمني واقتصادي أعمق. وأكد مسؤولون أميركيون مراراً معارضتهم لدور الأحزاب المرتبطة بالميليشيات في الحكومة العراقية، ودعوا إلى وضع جميع الأسلحة تحت سلطة الدولة. ورداً على ذلك، حدّدت بغداد نهاية أيلول/سبتمبر موعداً نهائياً لنزع سلاح الجماعات المسلحة القريبة من إيران، بالتزامن مع مسار الانسحاب المرحلي لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة من العراق وإقليم كردستان. وقد أعلنت جماعتان بارزتان، هما عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي، في حزيران/يونيو أنهما ستسلمان أسلحتهما إلى الدولة، في حين قالت كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء إنهما لن تنزعا سلاحهما ما دامت القوات الأجنبية موجودة في العراق. وبالنسبة إلى الزيدي، صاحب الخلفية المصرفية، تمثل الزيارة فرصة لنيل دعم أميركي لبرنامجه الاقتصادي؛ إذ يعتزم اصطحاب وفد من رجال الأعمال العراقيين إلى واشنطن لمتابعة الاستثمار المشترك في مجالي الطاقة والبنية التحتية، كما أعلن عن خطة لإنشاء صندوق بمليارات الدولارات بدعم من البنك المركزي والقطاع الخاص ومشاركة دولية. كذلك أصبحت مكافحة الفساد محوراً رئيسياً للحكومة الجديدة؛ فقد ألغى الزيدي يوم الثلاثاء مشروعين مهمين للبنية التحتية من عهد الحكومة السابقة، هما مشروع سكة حديد بغداد ومشروع تطوير مطار بغداد الدولي البالغة قيمته ٧٦٤ مليون دولار، بسبب مزاعم فساد. وكان ترامب قد دعم في نيسان/أبريل نهجه، داعياً إلى تشكيل حكومة «خالية من الإرهاب»

https://www.thenationalnews.com/news/mena/١٥/٠٦/٢٠٢٦/us-envoy-

AAWSAT

العراق يسرّع جهوده لحل ملف الجماعات المسلحة واستكمال تشكيل الحكومة

تستعد بغداد لوضع اللمسات النهائية على جدول الأعمال المقترح لزيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى الولايات المتحدة، في مسار يجري بالتنسيق مع واشنطن. ومن المقرر أن تحدد الزيارة المرتقبة للمبعوث الأميركي توم باراك إلى بغداد الصيغة النهائية لهذا الجدول ومحاور المحادثات الأساسية في مختلف الملفات. ويتضمن جدول العلاقات الثنائية

قضايا سبق التوافق عليها وباتت جاهزة للتحول إلى اتفاقيات أو مذكرات تفاهم، إلى جانب ملفات لا تزال موضع نقاش، وفي مقدمتها تفاصيل نزع سلاح الجماعات المسلحة والفيتو الأميركي على مشاركة بعض القوى السياسية المسلحة في الحكومة، حتى إذا أعلنت هذه القوى استعدادها لتسليم أسلحتها إلى الدولة. وقد قُدّم باراك بوصفه المسؤول عن تنسيق العلاقات بين بغداد وواشنطن، وتأتي زياراته الدورية إلى العراق في هذا الإطار. وإلى جانب العلاقات الثنائية، يبحث باراك الملفات العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، ولا سيما القضايا المرتبطة بالنفط التي تشدد واشنطن على ضرورة تسويتها. وتشمل زيارته بغداد وأربيل، فيما يُعدّ ملف النفط من بين القضايا التي سيتابعها الوفد العراقي خلال زيارته إلى واشنطن. وعلى الصعيد الداخلي، لا تزال الحكومة العراقية تفتقر إلى نحو تسعة وزراء. ويجري رئيس الوزراء مشاورات مع القوى السياسية لاستكمال الكابينة، مع أملٍ في إنجاز التشكيلة الحكومية قبل زيارة واشنطن. وسيُبحث جزء من هذا الملف أيضاً مع باراك، إذ يُرجح أن تُسند بعض الوزارات إلى قوى تمتلك وزناً برلمانياً معتبراً وتُعد، من حيث حصتها السياسية، مؤهلة للحصول على أكثر من وزارة، الأمر الذي يتطلب حواراً مع الجانب الأميركي لرفع الفيتو، بعد قرار بعض الجماعات تسليم سلاحها إلى الدولة. أما الخلافات بين بغداد وأربيل فتتحدد على مستويين: الأول خلافات متجذرة ودستورية أُعيد إنتاجها مراراً ويبدو احتمال حلها الفوري محدوداً؛ والثاني خلافات سياسية راهنة، من بينها تصدير النفط عبر منافذ الإقليم، وحصة الإقليم من الوزارات الاتحادية، والانقسام بين الحزبين الكرديين الرئيسيين وانعكاسه على العلاقات مع بغداد. وفي الوقت نفسه، دعا فالح الفياض، رئيس هيئة الحشد الشعبي، خلال مراسم رسمية بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لتأسيس هذه القوة، رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة إلى نقل معسكرات الحشد إلى خارج المناطق الحضرية. وشدد على أن الحشد الشعبي وقف بوجه الطائفية، ويمثل جميع العراقيين، ومكّن الأقليات من الدفاع عن مناطقها، مطالباً بتوفير معسكرات بديلة مناسبة لاستكمال تمركز هذه القوات خارج مراكز المدن ومراكز المحافظات. وفي التقييم السياسي، لا تُعد قضية سلاح الجماعات مجرد «تسليم مباشر»، بل ترتبط بحسابات إقليمية ودولية. كما لا يوجد موقف موحد داخل بنية الحشد الشعبي؛ فبعض الفصائل مستعد لتسليم السلاح أو قطع الروابط التنظيمية، فيما ترفض فصائل أخرى ذلك بصورة قاطعة. ويُنظر إلى مصير هذا الملف على أنه مرتبط، إلى حد بعيد، بمسار التفاهم المحتمل بين إيران والولايات المتحدة، لأن جانباً مهماً من إدارة هذا الملف يتشكل في واشنطن وطهران، لا في بغداد وحدها. وفي ملف أمن إقليم كردستان، قدمت بغداد لأربيل ضمانات أمنية بشأن حماية الحقول النفطية. وقد زار وفد عسكري برئاسة رئيس أركان الجيش العراقي أربيل وعدداً من الحقول النفطية، وطمأن الشركات النفطية إلى أن الهجمات على المنشآت النفطية لن تتكرر. كما رحب مسرور بارزاني بهذه الإجراءات، داعياً إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين البيشمركة والجيش العراقي لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية المشتركة.

https://english.aawsat.com/arab-world/-٥٢٨٣٩٥٤iraq-accelerates-efforts-

AP

خبراء الطاقة يقولون إن عودة إمدادات النفط والغاز إلى وضعها الطبيعي بعد اتفاق إيران قد تستغرق أشهرا

رغم الإعلان عن التوصل إلى تفاهم لإنهاء الحرب الإيرانية وإعادة فتح مضيق هرمز، فإن تراجع أسعار النفط والبنزين المرتفعة وإزالة اضطرابات إمدادات الطاقة لن يحدثا بصورة فورية. وتشير تقديرات خبراء الطاقة إلى أن عودة نشاط شركات الطاقة إلى مستوى قادر على تلبية الطلب العالمي قد تستغرق أشهراً، ويعود السبب الرئيسي في هذا التأخير إلى بطء عمليات نقل النفط الخام وتكريره، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن أمن العبور عبر مضيق هرمز، فضلاً عن حاجة العمليات الميدانية والتأمينية إلى وقت للعودة إلى أوضاعها الطبيعية. فقبل اندلاع الحرب،

كان نحو خُمس إمدادات النفط والبنزين العالمية يمر عادة عبر مضيق هرمز، غير أن ناقلات النفط الخام ظلت خلال أكثر من ثلاثة أشهر عالقة في الخليج، من دون قدرة على العبور الآمن عبر هذا الممر المائي. ومن وجهة نظر الخبراء، حتى مع إعلان إعادة فتح المسار، تحتاج الشركات وشركات التأمين إلى قدر كافٍ من اليقين بشأن سلامة الملاحة، ووجود فرق تشغيلية في الموقع، وإمكان إعادة تشغيل الأصول والمنشآت. وقد استجاب سوق النفط فور إعلان الاتفاق باتجاه هبوطي؛ إذ انخفض سعر خام برنت، وهو المؤشر الدولي، بمقدار ٣ دولارات و٤٥ سنتاً ليصل إلى ٨٣ دولاراً و٨٩ سنتاً للبرميل، فيما تراجع خام القياس الأميركي بمقدار ٤ دولارات و٣ سنتات إلى ٨٠ دولاراً و٨٥ سنتاً للبرميل. ومع ذلك، لا تزال هذه الأسعار أعلى بصورة ملحوظة من مستوى يقارب ٧٠ دولاراً للبرميل، وهو المستوى الذي كان مسجلاً قبل بداية الحرب.

وستكون عملية تطبيع الإمدادات متعددة المراحل؛ إذ يتعين أولاً على السفن العالقة مغادرة المضيق، ثم ينبغي أن تدخل ناقلات جديدة إلى المنطقة، وأن تُحمَّل، ثم تعبر مجدداً في طريق الخروج. ودخول أي ناقلة إلى المنطقة يتطلب الاطمئنان إلى وجود نافذة زمنية آمنة وكافية للدخول والتحميل والمغادرة. وإضافة إلى ذلك، تتحرك ناقلات النفط ببطء، وقد يستغرق نقل النفط من مضيق هرمز إلى الدول البعيدة، وتسليمه إلى المصافي، وإتمام عملية التكرير، وإيصال المنتج النهائي إلى وجهته، أشهراً عدة. ويرتبط جزء من المشكلة بالمنتجين في الشرق الأوسط الذين أوقفوا استخراج النفط بسبب امتلاء طاقات التخزين، وهي حالة تُعرف في صناعة الطاقة باسم «إغلاق الإنتاج». وعادة ما تكون إعادة تشغيل هذه العمليات تدريجية ومعقدة. ومن المرجح أن تتمكن دول مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة، بفضل امتلاكها مسارات أو خطوط أنابيب بديلة لا تمر عبر مضيق هرمز، من استئناف الإنتاج والتصدير بوتيرة أسرع. في المقابل، يواجه العراق تحدياً أكبر، نظراً إلى أن حجم الإنتاج المتوقف لديه أوسع، وأن حقوله النفطية تُوصف بأنها أكثر تعقيداً؛ وتشير التقديرات إلى أن عودة العراق الكاملة إلى مستواه الطبيعي قد تستغرق نحو عام. كما أن الاستثمار في البنية التحتية للطاقة كان قد توقف بعد إغلاق مضيق هرمز، وبما أن آثار الاستثمار في هذا القطاع تظهر عادة خلال سنوات، فإن استئناف تدفقات رأس المال سيستغرق وقتاً أيضاً. ولن يبدي المنتجون رغبة كبيرة في إعادة الإنتاج بالكامل ما لم يطمئنوا إلى استدامة فتح المضيق وصمود وقف إطلاق النار لفترة تتجاوز ٣٠ أو ٦٠ يوماً. لذلك، لا يزال مفهوم «انفتاح» المضيق بحاجة إلى تعريف تشغيلي، وستكون سرعة تفريغ الشحنات العالقة عاملاً حاسماً في تحديد شدة تأثير الاتفاق وتوقيته على سوق الطاقة العالمية.

https:// https://apnews.com/article/iran-war-trump-deal-oil-

REUTERS

تطهير مضيق هرمز من الألغام قد يستغرق أسابيع

قد تواجه عودة الحركة البحرية في مضيق هرمز إلى وضعها الطبيعي، حتى بعد التوصل إلى اتفاق لإعادة فتح هذا الممر المائي، تأخيراً يمتد لأسابيع عدة، لأن التأكد من خلوّ المسار من الألغام البحرية يتطلب عملية أمنية واسعة. وتشير تقديرات خمسة مصادر أمنية بحرية غربية إلى أن عمليات إزالة الألغام، باستخدام كاسحات ألغام تقليدية ومسيّرات متقدمة تعمل تحت الماء، قد

تستمر ما بين ٤٠ و٥٠ يوماً، إلى أن تبلغ شركات التأمين والملاحة والنفط مستوى من الثقة يسمح لها باستئناف العبور عبر المضيق. وتكتسب هذه المهلة أهمية كبيرة، لأن مضيق هرمز كان، قبل الحرب، ممراً لنحو ٢٠ في المئة من الإمدادات اليومية العالمية من النفط والغاز الطبيعي المسال. ومن شأن بطء إعادة الفتح التشغيلي للمسار أن يبقي عشرات الملايين من براميل النفط عالقة، في وقت تشير فيه تحليلات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى أن مخزونات النفط في أكبر اقتصادات العالم تتجه نحو أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٣ على الأقل؛ ولذلك تكتسب كل برميل صادرات من الخليج أهمية استراتيجية في الوضع الراهن. ورغم أن إيران والولايات المتحدة سمحتا، خلال الأسابيع الأخيرة، بمرور محدود لبعض السفن عبر الممر المغلق، لا تزال الهيئات المتخصصة في الشحن تحذر من استئناف العبور المنتظم. ويتمثل القلق الرئيسي في احتمال وجود ألغام بحرية، حتى وإن لم يُؤكَّد عددها أو مواقعها بدقة. ويُقال إن الممرات الخالية من الألغام يجب أن تُحدَّد وتُثبَّت رسمياً. كما أن قيمة ناقلة نفط عملاقة مع حمولتها من الخام تُقدَّر بنحو ٣٠٠ مليون دولار، وهو ما يدفع شركات التأمين ضد مخاطر الحرب، والشركات النفطية، ومالكي الناقلات إلى الامتناع عن دخول المسار من دون ضمانات أمنية كافية. ولا يزال الغموض قائماً بشأن حجم زرع الألغام. فقد هددت إيران خلال الحرب باستخدام الألغام البحرية، لكنها لم تعلن موقفاً واضحاً بشأن زرعها فعلياً. كما طرحت الولايات المتحدة خطر الألغام، وأعلنت استهداف قوارب إيرانية مخصصة لزرعها. وفي ٢ حزيران/يونيو، قال وزير الخارجية الأميركي إن إيران زرعت ألغاماً في «مساحات واسعة من هرمز في المياه الدولية»، من دون تقديم تفاصيل إضافية. كذلك أشارت البحرية الألمانية، في مذكرة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيو، استناداً إلى معلومات أميركية وبريطانية، إلى وجود ألغام في أربع نقاط حول المضيق، لكنها قالت إن التحقق المستقل من هذه المواقع غير ممكن. كما حذّرت عُمان البحّارة في ٣٠ أيار/مايو من الإبحار بحذر بعد رصد «جسم يُشتبه بأنه لغم عائم» ضمن نطاقها. ولا يزال حجم الحركة البحرية أدنى بكثير من مستوياته قبل الحرب؛ إذ بلغ متوسط العبور اليومي في الأسابيع الأخيرة نحو ١٢ إلى ١٥ سفينة، مقارنة بـ١٢٠ إلى ١٤٠ سفينة يومياً قبل الحرب. وفي الوقت نفسه، بقيت ١٣ سفينة تديرها إحدى كبرى شركات الإدارة الفنية وأطقم السفن عالقة في الخليج. ولا يقتصر تهديد الألغام على إعادة الفتح الفورية، فقد حذرت هيئة دفاعية إيرانية سابقاً من أن أي هجوم على السواحل أو الجزر الإيرانية قد يؤدي إلى زرع ألغام في طرق الوصول وخطوط الاتصال في أنحاء الخليج، بما في ذلك ألغام عائمة يمكن إطلاقها من الساحل. كما أرسلت بريطانيا وفرنسا وألمانيا سفناً حربية وكاسحات ألغام إلى الشرق الأوسط تحسباً لاحتمال تنفيذ عمليات تطهير. ويُقدَّر أن إيران، حتى بعد الهجمات الأميركية على قدراتها العسكرية، قد لا تزال تمتلك ما يصل إلى ألف لغم بحري. لذلك، فإن الاتفاق السياسي على إعادة فتح هرمز، من دون ضمانات أمنية عملية، لن يكون كافياً وحده لاستعادة التدفق

https://www.reuters.com/world/middle-east/scouring-strait-hormuz-mines-

INSS

ثلاث دول، ثلاث شبكات: دول الخليج في معركة السرديات

إن قرار دولة الإمارات العربية المتحدة الاستحواذ الكامل على ملكية «سكاي نيوز عربية» لا يمثل مجرد صفقة إعلامية، بل يشير إلى تحول بنيوي في سوق الإعلام العربي، ويأتي ضمن سياق أوسع من المنافسة الاستراتيجية في الخليج. فهذا التطور يوضح أن اللاعبين الثلاثة الرئيسيين في الخليج، أي المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، بات كل منهم يمتلك منصة إعلامية دولية يستخدمها للترويج لرؤيته للعالم ومصالحه

والسردية التي يفضلها في العالم العربي وما وراءه. وكانت قطر أول من سلك هذا المسار عبر شبكة «الجزيرة»، التي تمكنت خلال أكثر من عقدين من التأثير في الأجندة الإقليمية، وتشكيل النزاعات والنقاشات السياسية، ومنح الدوحة، رغم محدودية حجمها الجغرافي والسكاني، قوة ناعمة غير مسبوقة. ورداً على هذه التجربة، طورت المملكة العربية السعودية شبكة «العربية»، التي تحولت إلى أداة مركزية للرياض في تمثيل مواقفها الإقليمية ودفع أجندتها السياسية والدبلوماسية. أما اليوم، فتعمل الإمارات على استكمال الضلع الثالث من هذه المنافسة الإعلامية؛ إذ إن «سكاي نيوز عربية»، التي تأسست في البداية بوصفها مشروعاً استثمارياً مشتركاً مع «سكاي نيوز» البريطانية، تنتقل عملياً إلى السيطرة الإماراتية الكاملة، وبذلك تحصل أبوظبي على تحكم شبه مطلق بإحدى العلامات الإخبارية المؤثرة في العالم العربي، مع استمرار استفادتها من المصداقية والهيبة وجزء من الثقة النسبية المرتبطة بعلامة إعلامية دولية. ولا يبدو توقيت هذا التحول عارضاً. ففي السنوات الأخيرة، أدركت دول الخليج على نحو متزايد أن الانتصار في المجال النفسي والإعلامي لا يقل، في حالات كثيرة، أهمية عن الانتصار في الميدان العسكري. ففي عصر شبكات التواصل الاجتماعي، والقنوات الرقمية، والتدفق اللحظي للمعلومات، غالباً ما يمتلك الطرف القادر على تشكيل السردية ميزة استراتيجية معتبرة. ومن هذا المنظور، لم تعد السردية مجرد منتج إعلامي، بل أصبحت أصلاً وطنياً وجزءاً من قوة الدولة. وتكشف الانتقادات الغربية لطريقة تغطية «سكاي نيوز عربية» للحرب في السودان التوتر الجوهري بين مبادئ الصحافة المستقلة ومصالح الدول التي تموّل المؤسسات الإعلامية. وحتى إن لم يكن ملف السودان السبب الرئيسي للصفقة الأخيرة، فإنه يبرز سؤالاً أساسياً: إلى أي مدى تستطيع وسائل الإعلام الإقليمية أن تبقى مستقلة عن مصالح الدول التي تمولها وتدعمها؟ إن هذه الملكية الجديدة تدشن مرحلة جديدة في المنافسة بين دول الخليج؛ وهي منافسة كانت قائمة سابقاً في المجالات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية، لكنها تنتقل الآن بقوة أكبر إلى ميدان الإعلام والرأي العام. فكل واحدة من هذه الدول باتت تمتلك منبراً إعلامياً قوياً يشكل جزءاً لا يتجزأ من أدوات سياستها الخارجية. ووفق منطق الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، غالباً ما يعني التحكم بالسردية التحكم بالإدراك العام، وفي نهاية المطاف التأثير في الواقع السياسي.

https://www.inss.org.il/social_media/three-countries-three-channels-gulf-

INSS

تداعيات الاتفاق الآخذ في التبلور بين الولايات المتحدة وإيران؟

يُعدّ إعلان النوايا بين الولايات المتحدة وإيران، المتوقع توقيعه يوم الجمعة في جنيف، في المقام الأول محاولة من واشنطن لإنهاء حرب لم تعد إدارة ترامب راغبة في مواصلتها. ويقدّم البيت الأبيض إعادة فتح مضيق هرمز، ووقف الأعمال العدائية، والتزام إيران بعدم التوجه نحو امتلاك سلاح نووي، بوصفها إنجازاً مهماً. في المقابل، تشدد طهران على الإفراج عن الأصول المجمدة، واستمرار صادرات النفط، وتغيير وضع العبور عبر مضيق هرمز، بمعنى أن المرور في هذا الممر المائي لن يعود إلى وضعه السابق، بل

ستُفرض عليه رسوم أو كلفة عبور من نوع ما. ولا يُعد هذا الاتفاق اتفاقاً نووياً جديداً، إذ إن معظم القضايا الجوهرية لا تزال من دون حل: مصير اليورانيوم المخصب، واستمرار التخصيب، ونطاق عمليات التفتيش، وآلية رفع العقوبات. وحتى مهلة الستين يوماً المخصصة للمفاوضات النووية لا تضمن تحقيق تقدم فعلي، ومن المرجح أن تتحول أكثر إلى آلية لكسب الوقت وجرّ المسار نحو محادثات طويلة وغير حاسمة. وستسعى إيران إلى الحفاظ على المكاسب التي حصلت عليها، وتجنب تقديم تنازلات جديدة، وإضعاف المطالب الأميركية. ومن جهته، فإن ترامب، الذي أعلن النجاح مسبقاً، لن تكون لديه على الأرجح الرغبة أو القدرة السياسية على العودة إلى الحرب، لأن خطوة كهذه قد تهدد الإنجاز السياسي الذي يسعى إلى تثبيته. أما في ملف القوات الوكيلة لإيران، ولا سيما حزب الله والحوثيين، فلم يُطرح إطار تفصيلي واضح، واكتُفي بالقول إن وقف الأعمال العدائية ينبغي أن يشمل جميع الساحات. وفي ملف لبنان، ذي الأهمية الحيوية بالنسبة إلى إسرائيل، صدرت روايات متباينة عن واشنطن وتل أبيب، وهو ما قد يمهّد لاحتكاك مستمر بين إسرائيل وإدارة ترامب، خصوصاً في ظل اتهام إسرائيل بمحاولة إضعاف فرص إنهاء الحرب. إن موقع إسرائيل في الوضع الراهن معقد وغير مواتٍ في بعض الجوانب. فقد أظهرت الحرب القدرات العسكرية الإسرائيلية، ولا سيما في مجالات الاستخبارات والتكنولوجيا والتعاون العملياتي مع الولايات المتحدة، غير أن غياب نتيجة عسكرية حاسمة كشف في المرحلة النهائية عن التباينات بين تل أبيب وواشنطن. كما برز بوضوح استبعاد إسرائيل من المفاوضات المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران. وكانت إسرائيل تأمل في تحويل إنجازاتها العسكرية إلى تحول استراتيجي طويل الأمد في مواجهة إيران وحزب الله، لكن ترامب كان يسعى إلى إنهاء سريع للحرب، وإعادة فتح هرمز، وتخفيف الضغط الاقتصادي عن النظام العالمي، وعرض نجاح سياسي فوري. ورغم الخسائر الكبيرة التي تكبدتها إيران خلال أربعين يوماً من الحرب، فإن طهران تبدو في نهاية هذه المرحلة في موقع أفضل؛ إذ تمكنت من الصمود في وجه القوة العسكرية الأميركية والإسرائيلية، وفي الوقت نفسه الحفاظ، عبر التفاوض، على مصالحها الأساسية: تخفيف الحصار، وعدم تفكيك البرنامج النووي، وتأجيل ملف اليورانيوم، وإتاحة مكاسب اقتصادية تشمل الأصول المجمدة وصادرات النفط، وبقاء ورقة إغلاق مضيق هرمز، التي شكّلت ضغطاً فعالاً على الاقتصاد العالمي وواشنطن، في يد طهران إلى حد كبير. كما أن النظام لم ينهَر، بل يشعر بأنه خرج أقوى أمام الرأي العام الداخلي. ومع ذلك، لا تعني هذه القراءة تجاهل الخسائر التي تحتاج إلى إعادة إعمار، أو تفاقم المشكلات الاقتصادية، أو غياب حل فوري للأزمات الداخلية، أو عداء قطاعات واسعة من المجتمع للنظام، أو احتمال نشوب صراعات على السلطة مستقبلاً. في المقابل، تخرج إسرائيل من الحرب بإنجازات عسكرية محدودة وهامش دبلوماسي أضيق؛ ومن المرجح أن تتراجع حرية حركتها إزاء إيران، أما في لبنان فقد تحتفظ بجزء من قدرتها العملياتية، لكن أي هجوم كبير ضد إعادة بناء حزب الله سيُقيَّم من زاوية تهديده للاتفاق مع إيران، كما قد تكون إسرائيل قد أضاعت فرصة تعزيز الدولة اللبنانية عبر تفاهم معها.

https://www.inss.org.il/social_media/a-temporary-declaration-

GLOBAL TIMES

حان الوقت لكي تستيقظ مجموعة السبع من «وهم القيادة»

تُعقد قمة مجموعة السبع في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيو في إيفيان-لي-بان بفرنسا، لكنها واجهت، قبل انطلاقها الرسمي، موجة من الجدل والانتقادات؛ وهو وضع يرى النص أنه يكشف الانقسامات العميقة ومسار التراجع داخل الكتلة الغربية. وفي هذا السياق، تُوصَف مجموعة السبع، حتى بين مواطني الدول الأعضاء فيها أحياناً، بأنها نادٍ «منافق» و«أناني» و«منفصل عن واقع العالم». وتقوم الحجة الأساسية على أن التحولات البنيوية في النظام العالمي وتسارع مسار التعددية

القطبية جعلا مشكلات مجموعة السبع المزمنة في تحديد موقعها، وخطأها الإدراكي، وتآكل وظائفها، أكثر وضوحاً من ذي قبل. وتواجه دول المجموعة حزمة من الأزمات الداخلية والهيكلية، تشمل تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع الديون، وتراجع القدرة التنافسية الصناعية، وتعميق الفجوات الاجتماعية، والضغوط الناجمة عن شيخوخة السكان. ومع أن علاج هذا «المرض الذي تعانيه مجموعة السبع» يتطلب مقاربة جادة وفعالة، فإن الخلافات داخل المجموعة، ولا سيما الانخفاض التاريخي في ثقة أوروبا بالولايات المتحدة، تحول دون بلورة إجماع مشترك. ومن هنا، يُتوقع أن تفشل قمة هذا العام، للسنة الثانية على التوالي، حتى في إصدار بيان مشترك، وأن تتحول إلى واحدة من القمم ذات «أصغر قاسم مشترك» في تاريخ المجموعة. ويزعم النص أن مجموعة السبع، بدلاً من إعادة النظر في مكامن ضعفها، تسعى إلى وصف الوصفات للآخرين؛ فوفق تقارير إعلامية أوروبية، يتمثل المحور غير الرسمي لقمة هذا العام في «تحميل الصين المسؤولية»، كما تندرج على جدول الأعمال قضايا مثل اختلالات التجارة، و«فائض القدرة الإنتاجية»، والتحالفات المتعلقة بالمعادن الحيوية، و«خفض المخاطر». وفي مواجهة هذا النهج، يذهب النص إلى أن حل القضايا العالمية، من إعادة ترتيب السلاسل الصناعية وأمن الطاقة إلى الاستقرار المالي العالمي وحوكمة المناخ، لا يمكن أن يتحقق من دون مشاركة الصين ودول الجنوب العالمي. ولذلك، فإن الآلية المنشودة لا ينبغي أن تكون حلقة محدودة من الدول المتقدمة، بل يجب أن تقوم على تعددية أطراف أكثر عدالة وتمثيلاً. فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تغيّر توزيع القوة العالمية؛ إذ لا تزال الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم ومحركاً مهماً لنمو الاقتصاد العالمي، كما صعدت قوى ناشئة مثل الهند والبرازيل وإندونيسيا، وأدى الصعود الجماعي للاقتصادات الناشئة، ولا سيما في إطار مجموعة بريكس، إلى إضعاف النظام القديم القائم على الهيمنة الغربية. وقد تحولت دول الجنوب العالمي، بما تملكه من كثافة سكانية وأسواق واسعة وقدرات تنموية كبيرة، إلى قوة محورية في النمو العالمي. وفي ظل هذه الظروف، لا تزال مجموعة لا تمثل أقل من ١٠ في المئة من سكان العالم ويتراجع نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تحاول تقديم نفسها بوصفها «قائدة العالم»، وتعرض مصالحها الخاصة في صورة «قواعد دولية». ويخلص النص إلى أن مجموعة السبع عالقة بين «وهم القيادة» وشعور متزايد بالقلق والعجز، وأنها تلجأ، هرباً من الضغوط الداخلية ومسؤولياتها، إلى تحميل الصين اللوم وحشد حلفائها داخل دوائر حصرية. أما الحل المقترح، فيتمثل في تجاوز العزلة، وقبول الشمولية، واستبدال المنافسة الصفرية بتعاون مربح للجميع، وتعزيز التعددية؛ غير أن النص يؤكد أن إيقاظ من يتظاهر بالنوم ليس مهمة سهلة.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦٣٥٤./٢٠٢٦٠٦.shtml

RT

الولايات المتحدة مزّقت الاتفاق مع إيران؛ وها هي الآن قد تقبل باتفاق أضعف

تشير التقارير إلى تبلور اتفاق وشيك بين الولايات المتحدة وإيران، لا يقتصر أثره على العلاقات الثنائية، بل يمتد إلى أمن الملاحة في مضيق هرمز، ووضع لبنان، ومكانة إسرائيل، وسوق الطاقة، ودور الوسطاء الإقليميين، وبنية الأمن في الشرق الأوسط. والهدف الأساسي من الاتفاق المزمع إنجازه في ١٩ حزيران/يونيو ليس حسم الملف النووي الإيراني نهائياً، بل احتواء أخطر بؤر الأزمة بصورة عاجلة. ويبدو أن واشنطن اختارت مسار خفض التصعيد عبر تبادل الامتيازات: فمقابل تقييد رسمي لطموحات طهران النووية وامتناعها

عن تهديد مباشر لاستقرار المنطقة، ستحصل إيران على انفراجة اقتصادية، والإفراج عن جزء من أصولها المجمدة، وإحياء مسارات التجارة البحرية. ويتمثل أهم بنود الاتفاق في رفع الحصار البحري وإعادة فتح مضيق هرمز. وقد تفاعلت الأسواق فوراً، إذ تراجع سعر خام برنت، بعد تأكيد نية الولايات المتحدة توقيع الاتفاق، إلى نحو ٨٤ دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ ١٠ آذار/مارس، بما يعكس تفاؤلاً حذراً لدى المستثمرين وتوقعاً بانخفاض خطر صدمة طاقة كبرى ناجمة عن أزمة إيران وهرمز. غير أن توقيع الاتفاق بهذه الصيغة سيشكل، أكثر من كونه انتصاراً للدبلوماسية الأميركية، مفارقة سياسية واضحة؛ فالإدارة الأميركية تسعى إلى تقديمه بوصفه ثمرة للضغط والردع، لكن توازن الامتيازات يشير إلى أن إيران هي المستفيد الرئيسي. فبحسب البنود المطروحة، يتعين على واشنطن الإفراج عن نحو ١٢ مليار دولار من الأصول الإيرانية قبل بدء فترة المفاوضات الممتدة ٦٠ يوماً، ورفع الحصار البحري خلال ٣٠ يوماً، والامتناع عن فرض عقوبات جديدة طوال المفاوضات، وعدم إرسال قوات إضافية إلى المنطقة، وسحب قواتها العسكرية من المناطق الحدودية القريبة من إيران. وإذا ثُبّتت إعادة فتح هرمز في قرار لمجلس الأمن، فسيكتسب الاتفاق وزناً قانونياً دولياً أيضاً. ثوفي هذا الإطار، تخرج إيران من الأزمة لا بوصفها طرفاً مستسلماً، بل لاعباً حقق عدة أهداف مهمة: الإفراج عن الأصول، ورفع الحصار، وتقييد الوجود العسكري الأميركي قرب حدودها، والتجميد المؤقت للعقوبات الجديدة. وتكمن الأهمية التاريخية للمسألة في أن ترامب انسحب عام ٢٠١٨ من الاتفاق النووي السابق، الذي كان أكثر ملاءمة لواشنطن من حيث ضبط البرنامج النووي الإيراني؛ أما الآن، وبعد ثمانية أعوام، فقد اضطرت إدارته إلى العودة إلى طاولة التفاوض بشروط أضعف. وتتمثل نقطة الضعف الجوهرية في الاتفاق في طبيعته الإطارية؛ فهو يوقف الأزمة، لكنه لا يحلها. فإيران مطالبة بالتخلي عن تطوير أو شراء أو السعي إلى امتلاك سلاح نووي، لكن تفاصيل التحقق، وعمليات التفتيش، ومستوى التخصيب، ومصير البنية التحتية النووية، وآلية رفع العقوبات، أُحيلت إلى مفاوضات لاحقة. لذلك، فإن الاتفاق يجمّد الأزمة أكثر مما ينهيها. ويمثل هذا التطور صدمة غير مريحة لإسرائيل؛ إذ ترى تل أبيب فيه مؤشراً على تراجع استراتيجي أميركي عن سياسة الضغط الأقصى على إيران. ويتمثل القلق الإسرائيلي الأساسي في أن تحتفظ إيران ببرنامجها الصاروخي، وبنيتها السياسية، وأدوات نفوذها الإقليمي، ولا سيما دعم حزب الله والحوثيين. كما أن إدراج لبنان ضمن التفاهم الأميركي الإيراني يواجه معارضة إسرائيلية، وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن قواته لن تنسحب من لبنان. وفي المحصلة، ينبغي النظر إلى الاتفاق المحتمل بوصفه اختراقاً دبلوماسياً مهماً، لا تسوية نهائية. فوظيفته الرئيسية هي وقف التصعيد، وإعادة قدر من قابلية التنبؤ إلى سوق الطاقة، وفتح نافذة للتفاوض النووي. وإذا نجحت آليته التنفيذية، فقد تقود إلى ترتيب إقليمي جديد؛ أما إذا استخدمت الأطراف هذه الهدنة فقط لإعادة تجميع قواها، فسيعود الشرق الأوسط إلى نمطه المألوف من الأزمات المؤقتة والتوترات المتكررة.

https://www.rt.com/news/٦٤١٦١٦emerging-us-iran-deal/

WSJ

إسرائيل قلقة من اتفاق ترامب مع إيران

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

أثار قبول دونالد ترامب المضيّ في إنهاء الحرب مع إيران بصورة تدريجية قلقاً جدياً في إسرائيل. فالمسؤولون الإسرائيليون يواجهون الآن تداعيات تخفيف الضغط على طهران واحتمال نشوء فجوة مع واشنطن بشأن الحرب مع حزب الله في لبنان. وقد زاد الغموض المحيط بالمضمون الدقيق للاتفاق، المقرر توقيعه في أواخر الأسبوع، من حدة هذه المخاوف، فيما يسعى بنيامين نتنياهو إلى ترتيب لقاء عاجل مع ترامب لبحث الخلافات وتداعيات الاتفاق. وكاد الهجوم الإسرائيلي على بيروت في نهاية الأسبوع، والذي جاء رداً على هجمات حزب الله، أن يخرج الاتفاق عن مساره، ما دفع البيت

الأبيض والوسطاء إلى تحرك طارئ للحفاظ عليه. وانتقد ترامب هذا الهجوم، ودعا إسرائيل إلى وقف عملياتها في أنحاء لبنان، في موقف يختلف عن اتفاق وقف إطلاق النار السابق الذي رعته الولايات المتحدة في أوائل حزيران/يونيو، إذ كان ذلك الاتفاق يربط وقف الحرب من جانب إسرائيل بتوقف حزب الله. وفي الوقت نفسه، أعلن وزير الخارجية الإيراني أن الولايات المتحدة مسؤولة عن إنهاء الهجمات الإسرائيلية في لبنان. في المقابل، شدد وزير الدفاع الإسرائيلي على أن جيش بلاده سيحافظ على «منطقته الأمنية» في لبنان إلى أجل غير مسمى، وسيعمل بصورة مستقلة، إذا اقتضى الأمر، لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي. ويتمثل القلق الإسرائيلي الرئيسي في أن يتيح اتفاق ترامب لطهران، عبر انفراج مالي، إعادة بناء اقتصادها المتضرر، من دون التزام واضح بتسليم اليورانيوم المخصب. ويمثل هذا الوضع تراجعاً صعباً لإسرائيل عن آمالها الأولى، التي قامت على تصور أن الحرب يمكن أن تُسقط النظام الإيراني أو تشله بشدة، وأن تفتح الطريق أمام توسيع العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع الدول العربية تحت المظلة الأمنية الأميركية. وقد حذر بعض المسؤولين السابقين من أن حصول إيران على مليارات الدولارات من أصولها المجمدة سيُمكّنها من إعادة بناء قدراتها العسكرية وشبكة قواتها الوكيلة، وسيوجه ضربة قاسية، وربما غير قابلة للإصلاح، إلى صدقية الولايات المتحدة في المنطقة. كما وجّه منتقدون داخليون، من أطياف سياسية مختلفة، سهامهم إلى نتنياهو، قائلين إنه أدخل البلاد في حرب خاطئة ولم يُحسن إدارة العلاقة مع واشنطن. ففي بداية الحرب، كان التنسيق الأميركي الإسرائيلي وثيقاً للغاية؛ إذ عمل المخططون العسكريون من الجانبين جنباً إلى جنب، وكانت عشرات طائرات التزود بالوقود الأميركية جاهزة لدعم المقاتلات الإسرائيلية. لكن بعد إغلاق مضيق هرمز والضغط على إمدادات النفط والغاز، تباعدت مصالح الطرفين: كان ترامب يسعى إلى إنهاء حرب مكلفة للمستهلكين الأميركيين، بينما أراد نتنياهو زيادة الضغط على طهران. كما فاقمت الانتخابات الخريفية في الولايات المتحدة وإسرائيل هذا التوتر. وفي جوهره، لا يتجاوز الاتفاق الأميركي الإيراني مذكرة تفاهم محدودة تشمل إعادة فتح المضيق أمام الملاحة، ووقفاً أطول للحرب، وبدء محادثات لاحقة حول البرنامج النووي ورفع العقوبات. ويقول مسؤولون أميركيون إن إيران لن تحصل على انفراج مالي إلا مقابل تقدم ملموس في مطالب واشنطن، بينما تتحدث وسائل إعلام إيرانية عن وصول وشيك لطهران إلى جزء من أموالها المجمدة. ولا يزال الملف النووي عالقاً؛ إذ تحتفظ إيران بعدة أطنان من المواد المخصبة، بينها مواد قريبة من مستوى الاستخدام العسكري تكفي لنحو ١١ سلاحاً نووياً، إضافة إلى عدد غير معلوم من أجهزة الطرد المركزي. وفي هذه الظروف، خلص بعض الشخصيات الإسرائيلية إلى أن إسرائيل لا تستطيع الاعتماد كلياً على الولايات المتحدة في أمنها، رغم اعتمادها الشديد، خلال ثلاث سنوات من الحرب الأخيرة، على الذخائر والمعدات والدفاع الصاروخي الأميركي. والخلاصة أن اتفاق ترامب كشف حدود نفوذ إسرائيل في القرارات الاستراتيجية لواشنطن.

https://www.wsj.com/world/middle-east/israel-iran-deal-lebanon-

FOREIGN POLICY

من التحالف الأميركي الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة: تشريح نهاية نظام

تستند هذه المجموعة التحليلية إلى افتراض مفاده أن العالم لا ينتهي دائماً بكارثة مفاجئة وانفجارية؛ ففي بعض الأحيان، تنتهي منظومة ما بهدوء وتدرّج، عبر انهيار القواعد التي كان يُنظر إليها من قبل بوصفها بديهية وراسخة. وقد أظهرت التحولات التي شهدتها السياسة الدولية خلال السنوات الأخيرة، من صعود الصين وجائحة كوفيد-١٩ إلى عودة دونالد ترامب، أن كثيراً من الأفكار والمؤسسات الأساسية للنظام المعاصر إما باتت متقادمة، أو فقدت صدقيتها السابقة. ولا يهدف هذا العمل

إلى مجرد التعبير عن الغضب إزاء انتهاك النظام القائم، ولا إلى التفاؤل بشأن توازن جديد، بل إلى تقديم تقييم رصين وواقعي لحجم الضرر الذي لحق بالمفاهيم التي كانت تنظّم السياسة العالمية. وقد تعود هذه المفاهيم مستقبلاً في صور أخرى، غير أنه ينبغي التعامل معها في المرحلة الراهنة بوصفها أفكاراً آخذة في الأفول. ومن بين المحاور الرئيسية، تراجع التحالف الخاص بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فعلى الرغم من أن التعاون العسكري بين الطرفين في الحرب المشتركة ضد إيران، بما في ذلك التحليق المتزامن للطائرات المقاتلة فوق طهران ووجود ضباط إسرائيليين في القيادة المركزية الأميركية، يبدو ظاهرياً ذروة هذا التحالف، فإن أسسه السياسية والأيديولوجية والاجتماعية آخذة في الانهيار. فشبكات الضغط الداعمة لإسرائيل، من أيباك إلى المنظمات اليهودية والمسيحيين الصهاينة، تواجه تحديات في الفضاء الأميركي المستقطب. وأقل من نصف الأميركيين يرون الآن أن دعم إسرائيل يصب في المصلحة الوطنية الأميركية، وللمرة الأولى يتقدم التعاطف العام مع الفلسطينيين على التعاطف مع الإسرائيليين. وقد سرّعت حرب غزة والحصار والجوع وعنف المستوطنين هذا المسار. وفي مجال الاقتصاد العالمي، يُنظر أيضاً إلى النيوليبرالية بوصفها في طور النهاية؛ فقد قامت العولمة النيوليبرالية، منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين وحتى نحو عام ٢٠٢٠، على مبدأين هما الكوزموبوليتية والمنافسة. وقد أنتج هذا النموذج نمواً هائلاً، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفرد، وفق تعادل القوة الشرائية، من ٧٧٠٠ دولار عام ١٩٨٠ إلى قرابة ١٧ ألف دولار، كما تضاعف الإنتاج العالمي الكلي قرابة أربع مرات، رغم ارتفاع عدد السكان من ٤/٤ مليارات إلى ٨/٣ مليارات نسمة. غير أن هذه المنافسة والكوزموبوليتية نفسيهما، عبر تعميق اللامساواة وتقويض الدول الوطنية، مهّدتا لأفوله. كما تُوصَف العلاقة عبر الأطلسية بأنها أيديولوجيا انتهت. فقد استند الرابط بين الولايات المتحدة وأوروبا إلى نظام ليبرالي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، قائم على مؤسسات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحلف شمال الأطلسي والدعم الأميركي للاتحاد الأوروبي. غير أن أزمات الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، من هجمات ١١ سبتمبر والأزمة المالية العالمية إلى كوفيد-١٩ وحروب أوروبا والشرق الأوسط، أنهكت هذا النظام، ولم يعد حتى أبرز المدافعين عنه ينكرون نهايته. كذلك تشهد السياسة المناخية تراجعاً واضحاً؛ فساعة المناخ في مانهاتن، التي كانت تُظهر في عام ٢٠٢٠ نحو سبع سنوات للحيلولة دون تجاوز عتبة ١/٥ درجة مئوية، وصلت في شباط/فبراير الماضي إلى ثلاث سنوات و١٥٦ يوماً، لكن حتى قبل أن تبلغ الصفر، كانت السياسة القائمة على الأهداف المناخية قد بدأت تفقد زخمها. فقد تراجعت المصارف والحكومات وحتى الاتحاد الأوروبي عن أهداف طموحة، في حين أصبحت الصين، بتحولها إلى المورد الرئيسي للألواح الشمسية وبطاريات الليثيوم-أيون والسيارات الكهربائية، أول قوة عظمى فعلية في مجال الطاقة النظيفة. وإلى جانب ذلك، تُدرس الأمم المتحدة، وحق اللجوء، والأحزاب السياسية التقليدية، والنمو الاقتصادي الصيني، والأخلاق والقانون الدولي، وحتى التصور السياسي للمستقبل، بوصفها مفاهيم آخذة في التلاشي. فالأمم المتحدة لا تزال قائمة، لكنها باتت أداة لإضفاء الشرعية على القوى الكبرى أكثر من كونها جهة صانعة للقرار. وحق اللجوء قُيّد بشدة في دول الشمال العالمي. أما الأحزاب السياسية الكلاسيكية، فتفسح المجال لحركات قصيرة العمر، رقمية، ومتمحورة حول الأشخاص. كما أن القانون الدولي لم يعد يُراعى حتى بالقدر الشكلي القائم على النفاق السابق، إذ تستبدل القوى الكبرى علناً منطق القوة بالقواعد. وخلاصة هذه المجموعة أن العالم القائم ينتهي، من غير أن يعني ذلك بالضرورة فناءه المادي، بل من حيث بنيته المؤسسية والأخلاقية والسياسية؛ نهاية لا تأتي بالضرورة بالنار، بل ربما بالارتباك، والتآكل، والاعتياد التدريجي على غياب القواعد التي جعلت العالم يوماً ما قابلاً للفهم.

https://foreignpolicy.com/projects/the-end-of-the-world-as-we-know-

FOREIGN AFFAIRS

دروس هزيمة أوربان؛ كيف يمكن إزاحة زعيم سلطوي؟

يمثل التحول السياسي الأخير في المجر، الذي أفضى إلى هزيمة حاسمة لفيكتور أوربان في انتخابات نيسان/أبريل وفوز حزب «تيسا» الصاعد بقيادة بيتر ماجيار، مثالاً مهماً على إمكان دفع السلطوية الانتخابية إلى التراجع عبر صناديق الاقتراع. فقد تحولت المجر، على مدى سنوات، إلى نموذج لقادة شعبويين يبيّن كيف يمكن تفريغ الديمقراطية من داخلها وتحويلها إلى «استبداد انتخابي»، وإثراء أنصار السلطة والمقرّبين منها، والبقاء ضمن مؤسسات

مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وفي الوقت نفسه إقامة علاقات وثيقة مع منافسي الغرب الاستراتيجيين، وفي مقدمتهم روسيا والصين. والدرس الأول من التجربة المجرية هو أن أحزاب يمين الوسط تؤدي دوراً حاسماً في حفظ الديمقراطية أو تقويضها؛ فعندما تتسامح هذه التيارات مع السلطويين المنتمين إلى المعسكر نفسه أو تدعمهم، فإنها تساعد على صعودهم، أما إذا رسمت حدوداً صارمة في مواجهتهم، فيمكنها منع ترسيخ السلطوية. وقد بدأ حزب «فيدس» في تسعينيات القرن الماضي حركة ليبرالية مؤيدة للديمقراطية، لكنه انتقل في أواخر ذلك العقد إلى يمين الوسط، وانضم منذ عام ٢٠٠٠ إلى الائتلاف الرئيسي ليمين الوسط الأوروبي. وبعد عودة أوربان إلى السلطة عام ٢٠١٠، حوّل «فيدس» إلى حزب غير ليبرالي واستبدادي، أعاد كتابة القواعد الانتخابية لمصلحته، واستخدم موارد الدولة في الدعاية وشراء الأصوات، وسيطر على قسم كبير من الجهاز القضائي وأكثر من ٨٠ في المئة من وسائل الإعلام، ووظّف سلطة الدولة لخدمة الأوليغارشيين المقرّبين من الحزب وأقاربه، وانتهك حقوق الأقليات. ومع ذلك، حال حلفاؤه في يمين الوسط الأوروبي لسنوات دون ممارسة ضغط حقيقي عليه؛ وفي مقابل هذا الدعم، كان أوربان يوفر أصواتاً سياسية في البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، ويمنح الشركات الألمانية المتعددة الجنسيات إعانات وإعفاءات ضريبية سخية في المجر.وجاءت نقطة التحول عندما انتهى هذا الدعم السياسي أخيراً. ففي آذار/مارس ٢٠٢١، انسحب «فيدس» من ائتلاف يمين الوسط الأوروبي لتجنب طرده رسمياً، ما فتح الباب أمام إجراءات عقابية من الاتحاد الأوروبي، وبحلول عام ٢٠٢٢ عُلّق ما يقرب من ٣٠ مليار دولار من الأموال المخصصة للمجر بسبب انتهاك سيادة القانون. وأدى ذلك إلى ركود اقتصادي، وإضعاف شبكة الزبائنية التابعة لأوربان، وزيادة السخط الشعبي؛ وقبيل الانتخابات، كان أكثر من ثلثي الناخبين المجريين يريدون إصلاح علاقات البلاد مع الاتحاد الأوروبي. أما الدرس الثاني فهو أنه حتى في نظام سلطوي انتخابي صُممت قواعد اللعبة فيه لمصلحة الحزب الحاكم، تبقى الهزيمة الانتخابية ممكنة. فهذه الأنظمة ليست مثل الديكتاتوريات الصارمة في روسيا أو الصين أو بيلاروسيا؛ فهي لا تحظر أحزاب المعارضة رسمياً ولا تعتقل قادتها على نطاق واسع، لكنها لا تُعد ديمقراطيات حقيقية بسبب غياب المنافسة العادلة، واستقلال القضاء، والتعددية الإعلامية. وقد نجح بيتر ماجيار في توحيد معظم قوى المعارضة تقريباً، وبناء حملة شعبية على مستوى البلاد، والتركيز على الفساد وتراجع مستوى المعيشة، ليصوغ رسالة فعالة مناهضة للحكومة، رغم أنه لم يُسمح له طوال الحملة بالظهور على التلفزيون العام. والمفارقة أن النظام الانتخابي المصمم لمصلحة «فيدس» عمل، بعد توحد المعارضة، لصالح «تيسا»، لأنه يمنح الحزب الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، ولا سيما إذا امتلك قاعدة ريفية، أفضلية كبيرة في المقاعد البرلمانية. وتُظهر تجربة المجر أن خيانة المعتدلين للقيم الديمقراطية قد تمهد لصعود المستبدين، لكن السلطوية الانتخابية ليست عصية على الهزيمة؛ والشرط الأساسي هو أن يتوقف يمين الوسط عن دعمه

https://www.foreignaffairs.com/hungary/how-beat-autocrat

FOREIGN AFFAIRS

الوعد الزائف بالاستقرار بين الولايات المتحدة والصين

FOREIGN AFFAIRS

دخلت العلاقات الأميركية الصينية، في الولاية الثانية لدونالد ترامب، حالة من الهدوء الهشّ يصفها الطرفان بأنها «استقرار استراتيجي بنّاء»، لكنها تبدو عملياً أقرب إلى مأزق قائم على «الاختلال المضمون المتبادل». فهذه الحالة لا تنطوي على أفق إيجابي، ولا على طموح استراتيجي، ولا على إطار واضح لإدارة المنافسة. والسؤال الرئيسي هو: أي طرف سيحسن استثمار هذه الهدنة؟ تنظر بكين إلى هذا المأزق بوصفه انتصاراً؛ ودليلاً على أن الصين رسخت نفسها نداً لواشنطن، وأن سياساتها اللاحقة

للولاية الأولى لترامب، القائمة على الجمع بين الدفاع والهجوم في مواجهة الولايات المتحدة، أتت ثمارها. ومن منظور الصين، كان الهدف من لقاء شي جين بينغ وترامب في كوريا الجنوبية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ثم في بكين في أيار/مايو، هو شراء الوقت، وتخفيف الضغط الأميركي، والحصول على هامش تنفس بأقل كلفة ممكنة. فقد عُدّت المراسم الباذخة لترامب وبعض الاتفاقات التجارية المحدودة ثمناً ضئيلاً قياساً إلى فرصة تعزيز موقع الصين. في المقابل، تزعم إدارة ترامب أنها تستخدم هذا الجمود للفوز في المنافسة، غير أن سياستها تجاه الصين تبدو، أكثر من كونها مبتكرة، استعادة لأخطاء عقدي التسعينيات والعقد الأول من الألفية: تقديم التجارة على الأمن، والعودة إلى منطق الانخراط الاقتصادي، وتراجع المخاوف الأمنية المتعلقة بتايوان وحلفاء الولايات المتحدة. وقد بدا اجتماع بكين، مع إنشاء «هيئة التجارة» و«هيئة الاستثمار» وحضور المديرين التنفيذيين الأميركيين، أقرب إلى حقبتي كلينتون وجورج بوش منه إلى منافسة استراتيجية مع الصين. وفي الواقع، تشتري واشنطن الاستقرار عبر التسوية، لا «السلام من خلال القوة». ويتمثل أكبر خطأ أميركي في الوقوع مجدداً في مستنقع الشرق الأوسط؛ فمنذ «التحول نحو آسيا» عام ٢٠١١، أقرّت جميع الإدارات الأميركية بأهمية التنافس مع الصين، لكنها عادت مراراً إلى الشرق الأوسط: أوباما في أفغانستان والعراق، وبايدن بعد هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وترامب بعد ١٢ أسبوعاً فقط من صدور استراتيجية الأمن القومي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، مع اندلاع حرب الخليج الثالثة. إن التركيز على إيران وفنزويلا قد يزعج بكين، لكنه لا يضعف موقع الصين، لأن هذين البلدين أقل أهمية بكثير للصين مما تمثله الصين لهما. وقد اكتسبت الصين، من موقعها بوصفها «القوة العظمى الثانية»، مزايا مهمة؛ فعلى خلاف الولايات المتحدة الغارقة في التزامات عالمية، تركز بكين أساساً على منافسة واشنطن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ولا سيما تايوان. ولا يحتاج الجيش الصيني إلى الاستعداد لعدة حروب متزامنة في أنحاء العالم؛ فقد كانت مهمته المحورية، منذ سنوات، التحضير للسيطرة على تايوان. وفي هذا السياق، يبقى المجال الوحيد الذي لا تزال الولايات المتحدة تمتلك فيه تفوقاً واضحاً هو الحرب تحت السطحية والغواصات. أما اقتصادياً، فقد عززت الصين قدرتها الجيوسياسية رغم مشكلاتها الداخلية؛ إذ أتاحت المنافسة الداخلية الشديدة وانخفاض الأسعار للشركات الصينية توسيع حصتها في الأسواق العالمية، وخصوصاً في قطاع السيارات. وقد تجاوز فائض الصين التجاري في العام الماضي تريليون دولار للمرة الأولى. كما حوّلت بكين، بعد تعريفات «يوم التحرير» التي فرضها ترامب، اعتماد الولايات المتحدة على العناصر الأرضية النادرة إلى أداة ضغط، ودفعت واشنطن عملياً إلى طريق مسدود. وفي المقابل، لا تعزز الولايات المتحدة قوتها بقدر ما تختبر حدودها؛ فحتى قبل حرب إيران، لم تكن مخزونات الذخائر الأميركية كافية لسيناريو مواجهة الصين، والعودة إلى مستويات ما قبل الحرب ستستغرق على الأرجح سنوات. كما تجاوز الدين العام الأميركي حجم الناتج المحلي الإجمالي، ما يضيّق الهامش المالي للاستثمار الطويل الأمد في المنافسة مع الصين. وبينما تستنزف واشنطن مواردها في حروب وأزمات ثانوية، تمضي الصين قدماً، عبر خطتها الخمسية، في التقنيات المتقدمة، والتصنيع الصناعي، والروبوتات، والتكنولوجيا الحيوية، والطاقة الخضراء. وحتى إن لم تنجح هذه الخطة بالكامل، ستظل الصين منافساً ثابتاً وصعباً، وستضطر الإدارات الأميركية المقبلة إلى مواجهته بيد أضعف.

https://www.foreignaffairs.com/us-chinese-relations/false-promise-us-

ECONOMIST

الاتفاق ليس سوى بداية نهاية الحرب بين الولايات المتحدة وإيران

The Economist

إن الاتفاق المعلن بين الولايات المتحدة وإيران، وإن كان يمكن أن يشكل نقطة تحول في مسار إنهاء الحرب المستمرة منذ نحو أربعة أشهر بين البلدين، لا يعني بحد ذاته حلّ الأزمة الجوهرية بين واشنطن وطهران. فمنذ آذار/مارس، ادّعى دونالد ترامب نحو أربعين مرة أنه بات قريباً من التوصل إلى اتفاق مع إيران؛ وهو ادعاء تحقق هذه المرة، على الأقل على مستوى الإعلان السياسي. ففي مساء الأحد، أعلن الطرفان عن اتفاق قيل إن هدفه إنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز. وتبرز أهمية هذا الاتفاق من

زاويتين: الأولى بالنسبة إلى منطقة تضررت خلال الأشهر الأخيرة من تداعيات الحرب وتحتاج بصورة ملحة إلى خفض التصعيد؛ والثانية بالنسبة إلى أسواق الطاقة العالمية التي تعرضت لضغط شديد بسبب إغلاق مضيق هرمز، أو انعدام الأمن فيه، بوصفه أحد أهم ممرات الطاقة في العالم. ومن شأن إعادة فتح هذا الممر المائي أن تخفف جانباً من المخاوف المرتبطة بإمدادات النفط واستقرار سوق الطاقة، وأن تخلق مناخاً نفسياً إيجابياً على المستويين الإقليمي والدولي. ومع ذلك، فإن الاتفاق الحالي يمثل بداية مسار إنهاء الحرب أكثر مما يمثل نهاية فعلية للأزمة. فالقضايا الأساسية التي دفعت الولايات المتحدة وإيران إلى المواجهة العسكرية لا تزال من دون حل. ولذلك، يُعد الاتفاق أقرب إلى وقف مؤقت أو احتواء مرحلي للحرب منه إلى آلية شاملة ومستدامة لتسوية الخلافات. وهذا الوضع يجعل احتمال عودة الطرفين إلى النزاع غير مستبعد، ولا سيما إذا خلص أي منهما إلى أن استئناف الضغط العسكري أو رفع مستوى التصعيد قد يمنحه مكاسب إضافية في الاتفاق النهائي. وبناءً على ذلك، يمكن للاتفاق المعلن أن يوفر للمنطقة ولأسواق الطاقة فرصة ضرورية لالتقاط الأنفاس، لكنه لا يقدم ضمانة للاستقرار الطويل الأمد. وسيتوقف نجاحه على قدرة الطرفين على تجاوز مستوى الإعلان السياسي والتوصل إلى حل مستدام للعوامل الرئيسية التي تسببت في الحرب. وما دامت هذه القضايا الجوهرية قائمة، فإن خطر انهيار الاتفاق والعودة إلى دائرة المواجهة سيظل قائماً.

https://www.economist.com/middle-east-and-africa/١٥/٠٦/٢٠٢٦/a-deal-is-

INSS

قطاع غزة: المسارات الممكنة لكسر الجمود

تتمثل القضية المركزية في المأزق الراهن في غزة في نزع سلاح حماس ونزع الطابع العسكري عن القطاع، باعتبار ذلك شرطاً لازماً لتنفيذ «الخطة ذات العشرين بنداً» لتثبيت الأوضاع وإعادة إعمار غزة. وتنطلق هذه القراءة من فرضية مفادها أن أي مسار سياسي أو اقتصادي لإعادة البناء سيفشل ما لم تُحلّ مسألة القوة العسكرية في غزة جذرياً، لأن النتيجة ستكون إعادة تمكين حماس، وتجديد التهديد، واستنزاف الجيش الإسرائيلي في حرب طويلة، وإضعاف

الأمن القومي والشعور بالأمن لدى سكان المناطق الحدودية. وقد خلق الوضع الراهن وهماً بالاستقرار ومنطقة راحة للأطراف الثلاثة: فحماس تستخدم الوقت لإعادة بناء قدراتها العسكرية والحكومية، وتأمل أن يحافظ أي تفاهم أميركي إيراني محتمل على بقاء النظام في طهران واستمرار دعم «المقاومة»؛ والسلطة الفلسطينية تخشى أن يؤدي نجاح خطة غزة إلى نموذج مشابه في الضفة الغربية يستبعد دورها المركزي؛ أما إسرائيل فتستفيد من تعثر تنفيذ الخطة لاستنزاف المناطق الخاضعة لحماس تدريجياً، من دون تسريع عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع. ومنذ إعلان وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، دخلت إسرائيل عملياً حرب استنزاف، إذ تكررت خروقات «الخط الأصفر» الفاصل بين منطقة سيطرة الجيش الإسرائيلي ومنطقة حماس، سواء عبر تسلل حماس ومهاجمة القوات الإسرائيلية، أو عبر توسيع الجيش الإسرائيلي سيطرته تدريجياً غرباً. ومنذ وقف إطلاق النار، أُضيف نحو ١١ في المئة من المناطق الواقعة غرب الخط الأصفر إلى نطاق السيطرة الإسرائيلية. ورغم أن حماس لا تزال بعيدة عن مستوى تهديد ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، فإن كل يوم تأخير يجعل مهمة تفكيك قدراتها العسكرية والحكومية أكثر صعوبة. وفي أيار/مايو ٢٠٢٦، نُشرت وثيقة من ١٥ بنداً لدفع خطة ترامب، وجعلت مبدأ «سلطة واحدة، وقانون واحد، وسلاح واحد» محوراً أساسياً، أي إن نزع سلاح حماس ونزع الطابع العسكري عن غزة شرط مسبق لتحسين ظروف المعيشة وإعادة الإعمار. غير أن حماس لم تُبدِ استعداداً لنزع السلاح، وطرحت شروطاً غير واقعية هدفها كسب الوقت. وتُطرح ثلاثة خيارات عملية: الأول، احتلال غزة بالكامل وإقامة إدارة عسكرية مؤقتة، وهو يمنح فرصة أكبر للنجاح خلال وقت أقصر، لكنه ينطوي على كلفة بشرية وعسكرية واقتصادية ودبلوماسية جسيمة، ويحمّل إسرائيل مسؤولية الحياة اليومية للفلسطينيين ويضعف مكانتها الدولية. والثاني، نزع السلاح تدريجياً عبر توسيع مناطق السيطرة الإسرائيلية، وهو أكثر مرونة، لكنه قد يقود إلى تدهور إنساني وضغط دولي واحتكاك مع قوات أجنبية وعودة غير مباشرة إلى الاحتلال الكامل. أما الثالث، فهو تنفيذ عمليات عسكرية ضد حماس في مناطق سيطرتها بالتوازي مع إعادة الإعمار في المناطق التي جرى تطهيرها، وهو الخيار المفضل لأنه يمنح شرعية ومرونة عملياتية أكبر ويزيد فرص نقل المسؤولية تدريجياً إلى آليات بديلة. ولحفظ نتائج نزع الطابع العسكري، يلزم بناء منظومة رقابية متعددة الطبقات تغطي المعابر البرية، والأنفاق، والمسارات البحرية، والتهريب الجوي عبر الطائرات المسيّرة. وتشمل المقترحات تفتيشاً مزدوجاً على الحدود، وماسحات متقدمة، وذكاءً اصطناعياً، ومركز عمليات مشتركاً بحق فيتو فوري لوقف الشحنات المشبوهة؛ وفي محور فيلادلفيا، جداراً ذكياً تحت الأرض بطول ١٤ كيلومتراً، وحساسات زلزالية وصوتية، وألياف ضوئية، ومنطقة عازلة لا تقل عن ٥٠٠ متر. وبحسب تقارير سابقة، دُمّر حتى آب/أغسطس ٢٠٢٤ نحو ٨٠ في المئة من الأنفاق، وبقي ٢٠ في المئة هدفاً لعمليات لاحقة. أما بحرياً، فيُطرح نموذج «قبرص أو العريش أولاً»، بحيث تُفحص الشحنات في ميناء ثالث بحضور مفتشين إسرائيليين ودوليين، وتُختم إلكترونياً قبل نقلها إلى غزة. وجوياً، ينبغي رصد شبكات تهريب المسيّرات، ولا سيما عبر سيناء، وتعطيلها. والخلاصة أن على إسرائيل تجنب «فخ الاحتلال» وتقليص وجودها العسكري قدر الإمكان، مع الاحتفاظ بحرية استخبارية وعملياتية محدودة، واعتماد «الاشتراط العكسي»: خفض الوجود العسكري مقابل نشوء حكم بديل فعال، واستخدام إعادة الإعمار الاقتصادي أداةً للردع الأمني.

https://www.inss.org.il/publication/disarming-hamas/

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدّم مجموعة السرديات التي نشرتها خلال الأيام الأخيرة وسائل الإعلام ومراكز التفكير والدوائر التحليلية الدولية والإقليمية صورةً واضحة نسبياً عن لحظة انتقالية في الشرق الأوسط والنظام العالمي: فالحرب بين إيران والولايات المتحدة، وأزمة مضيق هرمز، وقلق إسرائيل، وإعادة ترتيب المشهد العراقي، والتنافس الإعلامي بين دول الخليج، وبالتوازي مع ذلك تآكل النظام الليبرالي الغربي، كلها قطع ضمن أحجية واحدة. وتكشف هذه الأحجية أن المنطقة لم تعد مجرد ساحة لصراعات عسكرية، بل تحولت إلى مختبر لتحولات أوسع في القوة والاقتصاد والشرعية والسردية والحكم الدولي. ويتمثل المحور الأول في هذه السردية في الاتفاق الآخذ في التبلور بين إيران والولايات المتحدة. ففي معظم التحليلات، لا يُقرأ هذا الاتفاق بوصفه تسوية نهائية للأزمة، بل باعتباره «هدنة استراتيجية» هدفها الأساسي وقف الحرب، وإعادة فتح مضيق هرمز، وتخفيف الضغط على سوق الطاقة العالمية، وفتح نافذة لمفاوضات لاحقة بشأن البرنامج النووي الإيراني. غير أن معظم الروايات تكاد تجمع على نقطة مركزية: هذا الاتفاق لا يحل القضايا الرئيسية. فمصير اليورانيوم المخصب، ومستوى التخصيب ومستقبله، ونطاق عمليات التفتيش، وآلية رفع العقوبات، والدور الإقليمي لإيران، كلها تبقى في حالة تعليق. لذلك، فإن الاتفاق لا يمثل نهاية للأزمة بقدر ما يمثل إدارة مؤقتة لها. وفي هذا الإطار، تُقدَّم إيران في جزء مهم من التحليلات بوصفها لاعباً استطاع، رغم تحمله خسائر كبيرة، ألا يخرج من الحرب خالي الوفاض. فرفع الحصار أو تخفيفه، واحتمال الإفراج عن جزء من الأصول المجمدة، والعودة التدريجية لصادرات النفط، والاحتفاظ بورقة مضيق هرمز، كلها تُقيَّم باعتبارها مكاسب لطهران. والأهم من ذلك أن النظام الإيراني لم ينهَر، ولم يُفكَّك برنامجه النووي. في المقابل، وجدت الولايات المتحدة نفسها، بعد انسحابها من الاتفاق السابق وتصعيد الأزمة إلى مستوى الحرب، مضطرة إلى القبول باتفاق أضيق، وربما أضعف. ومن هذا المنظور، تنظر بعض التحليلات إلى الاتفاق الجديد لا بوصفه انتصاراً للدبلوماسية الأميركية، بل مثالاً على عودة واشنطن إلى طاولة التفاوض من موقع أقل قوة. أما المحور الثاني، فهو مضيق هرمز واقتصاد الطاقة. فعلى الرغم من أن الإعلان عن إعادة فتح هذا الممر المائي أدى إلى انخفاض فوري في أسعار النفط، فإن التقديرات المتخصصة تشير إلى أن العودة الفعلية لتدفقات الطاقة إلى الوضع الطبيعي ستستغرق أشهراً. فقبل الحرب، كان نحو خُمس الإمدادات اليومية العالمية من النفط والغاز الطبيعي المسال يمر عبر هرمز. أما الآن، فإن عمليات إزالة الألغام المحتملة، والغموض المحيط بأمن المسار، وعودة شركات التأمين، وخروج السفن العالقة، ودخول ناقلات جديدة، واستئناف الإنتاج في الحقول التي توقفت بسبب امتلاء قدرات التخزين، ونقل النفط إلى المصافي، كلها تمثل عقبات جدية. وتتحدث بعض التقديرات عن عمليات أمنية في هرمز قد تمتد من ٤٠ إلى ٥٠ يوماً، فيما تذهب تقديرات بشأن العراق إلى أن العودة الكاملة لبعض القدرات النفطية قد تستغرق قرابة عام. ولهذه الصورة أهمية خاصة بالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي: فالطاقة لا تزال أهم نقطة وصل بين المنطقة والاقتصاد العالمي، وأي أزمة أمنية في الخليج تتحول فوراً إلى قضية عالمية. ويتمثل المحور الثالث في الوضع الصعب لإسرائيل. فالسردية الغالبة في التحليلات الغربية والإسرائيلية ترى أن تل أبيب قلقة من الاتفاق الأميركي الإيراني، لأنه يخفف الضغط على طهران في وقت أبكر مما كانت إسرائيل تريده. فقد كانت إسرائيل تأمل في أن تؤدي الحرب إلى إضعاف جوهري لإيران، أو حتى إلى تغيير نظامها، وتدمير برنامجها النووي، وشل شبكة قواها الوكيلة. غير أن الاتفاق المحتمل لم يحقق هذه النتيجة، ولم يقدم ضماناً واضحاً بشأن تسليم اليورانيوم المخصب أو إنهاء النفوذ الإقليمي الإيراني. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتحول ملف لبنان وحزب الله إلى نقطة احتكاك بين واشنطن وتل أبيب؛ فالولايات المتحدة تسعى إلى وقف التصعيد وتثبيت سوق الطاقة، بينما لا تزال إسرائيل تريد الاحتفاظ بحرية العمل العسكري في لبنان وضد إيران. ويُظهر هذا التباين أن التحالف الأميركي الإسرائيلي، رغم المستوى غير المسبوق من التعاون العسكري، دخل سياسياً واجتماعياً مرحلة أكثر توتراً. أما المحور الرابع، فهو العراق. ففي الروايات المتعلقة ببغداد، تبرز مسألتان أساسيتان: استكمال الحكومة وضبط الجماعات المسلحة. فزيارات المسؤولين الأميركيين والتحضير لزيارة رئيس الوزراء العراقي إلى واشنطن يشكلان، في جوهرهما، محاولة لإعادة ضبط العلاقة بين بغداد وواشنطن. لكن الولايات المتحدة ربطت تعميق التعاون الاقتصادي والأمني بنزع سلاح الجماعات المسلحة القريبة من إيران. وقد حددت بغداد نهاية أيلول/سبتمبر موعداً لمعالجة هذا الملف، بالتزامن مع الانسحاب المرحلي لقوات التحالف. وليس هذا التزامن عارضاً؛ فالدولة العراقية تحاول تحقيق توازن بين الضغط الأميركي، والنفوذ الإيراني، ومطالب القوى السياسية المسلحة، وملف نفط إقليم كردستان، والحاجة إلى جذب الاستثمار الأجنبي. ومن هذا المنظور، أصبح العراق أحد أكثر ميادين اختبار مفهوم «سيادة الدولة» حساسية في الشرق الأوسط: هل تستطيع الدولة أن تحتكر فعلياً السلاح والنفط والحدود والموازنة وقرار السياسة الخارجية، أم ستظل هذه الملفات موزعة بين فاعلين داخليين

وخارجيين؟ ويتمثل المحور الخامس في تنافس السرديات في الخليج. فالملكية الإماراتية الكاملة لمنصة إعلامية عربية كبرى، إلى جانب الدور الأقدم لقطر عبر «الجزيرة» والسعودية عبر «العربية»، تُظهر أن دول الخليج حوّلت الإعلام إلى جزء من أدوات سياستها الخارجية. ففي المنطق الإقليمي الجديد، لا تقتصر القوة على القواعد العسكرية أو صناديق الاستثمار أو العلاقات الدبلوماسية؛ فالسيطرة على السردية أصبحت أيضاً أصلاً استراتيجياً. والدول القادرة على صياغة قصة الأزمات مبكراً وبصورة أكثر إقناعاً ستكون أقدر على تشكيل الإدراك العام، والشرعية السياسية، وحتى اتجاهات النخب الإقليمية. وعلى مستوى أوسع، تقدم هذه النصوص مجتمعة صورة عن أفول، أو على الأقل تآكل، التفوق الغربي. فمن نقد مجموعة السبع بوصفها نادياً أسير «وهم القيادة»، إلى تحليل المأزق الأميركي الصيني، ونهاية النيوليبرالية، وتراجع الأمم المتحدة، وأفول سياسة المناخ، وأزمة اللجوء، وفقدان القانون الدولي صدقيته، يظهر مضمون مشترك: لقد دخل العالم مرحلة لا تزال فيها القواعد القديمة قائمة، لكنها لم تعد مُلزِمة أو مشروعة أو فعالة كما كانت. فالولايات المتحدة لا تزال قوة هائلة، لكنها تواجه في الوقت نفسه استنزاف الموارد، والديون، والحروب المكلفة، والاستقطاب الداخلي، والمنافسة البنيوية مع الصين. أما الصين، فرغم مشكلاتها الاقتصادية، تستفيد من موقعها بوصفها «القوة العظمى الثانية» للتركيز على التكنولوجيا، والتصنيع المتقدم، وسلاسل الإمداد، والنفوذ في الجنوب العالمي. وبالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي، تبدو النتيجة الاستراتيجية واضحة: فالمنطقة تقف عند لحظة لم تعد فيها القوى الكبرى قادرة وحدها على فرض نظام مستقر، فيما لم يتمكن الفاعلون الإقليميون بعد من بناء هندسة أمنية محلية وموثوقة. فالاتفاقات تُنتج غالباً «هدناً» أكثر مما تنتج سلاماً؛ ووقف إطلاق النار هو في الغالب إدارة للأزمة لا حلاً لها؛ والإعلام بات أكثر من أي وقت مضى أداة في يد الدول؛ واقتصاد الطاقة لا يزال عاملاً حاسماً؛ والدول الهشة مثل العراق ولبنان وسوريا وفلسطين تبقى الميدان الرئيسي للصراع بين السيادة الرسمية والقوى غير الدولتية. وفي المحصلة، يمكن تلخيص السردية النخبوية الراهنة على النحو الآتي: الشرق الأوسط لم يبلغ الاستقرار، ولم يعد أيضاً إلى حرب شاملة، بل يقف في حالة بينية يحاول فيها كل فاعل استثمار توقف التوتر المؤقت لإعادة بناء موقعه. فإيران تسعى إلى الحفاظ على أوراقها، والولايات المتحدة إلى خفض التكاليف وعرض إنجاز سياسي، وإسرائيل إلى منع تقييد حريتها في العمل، ودول الخليج إلى تثبيت نفوذها الإعلامي والاقتصادي، والعراق إلى إعادة تعريف سيادته، فيما تسعى الصين والجنوب العالمي إلى الاستفادة من تآكل النظام الغربي. وليست هذه المرحلة نهاية للأزمة، بل بداية لمرحلة أعقد من المنافسة، تتحول فيها السردية والطاقة والسلاح ورأس المال والإعلام والشرعية، في وقت واحد، إلى ساحات صراع.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.